عارف الدوش

حان وقت ترويض الأقوياء

اليمنيون توافقوا على إنهاء جميع المظاهر المسلحة وإخلاء المدن من الميليشيات والمسلحين وتوافقت جميع الأطراف السياسية في مؤتمر الحوار على ذلك فكانت مخرجات الحوار حول السلاح واخلاء المدن من المليشيات والمسلحين واضحة ركزت على ضرورة نزع واستعادة جميع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الجماعات المسلحة وقرار مجلس الأمن(2140) تحت البند السابع دعم توافق اليمنيين لأن انتشار الأسلحة يهدد الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة كلها .

ويؤكد جمال بنعمر مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاص إلى اليمن لصحيفة الشرق الأوسط أن " اليمنيين توافقوا على أن لا تكون هناك دولة داخل دولة وأن لا تكون هناك جيوش موازية لجيش الدولة .والشعب اليمني يريد دولة ديمقراطية حديثة ضامنة وقوية وتعمل في إطار سيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان وهذا ما يدعمه المجتمع الدولي.وهذه هي الجهود التي تبذل من طرف الرئيس عبد ربه منصور هادي للعمل على إنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة باليمن وتلقى الدعم الدولي "

وبالتالي فإن مستقبل اليمن اليوم مرهون بأن تتخلى القوى المتصارعة عن اعتماد وسيلة القوة والعنف والحروب للتخلص من الضغوط التي تواجهها منذ اندلاع ثورة التغيير في فبراير 2011م أو لفرض خياراتها بقوة السلاح بعيداً عن مخرجات الحوار الوطني الذي شاركت فيه .فإن كانت تلك القوى لازالت تفكر بإعادة اليمن الى المربع الأول ليعيش داخله كونها تمتلك ترسانة سلاح تستطيع من خلالها جعل الصراع مستمراً لتتحكم بمسارات ومجريات الأحداث بما يخدم مصالحها ويلبي مطالبها ويعزز من نفوذها فعليها أن تفكر مئات المرات أنها لن تنال "بلح الشام ولا عنب اليمن ".

ويقول الدكتور ياسين سعيد نعمان مستشار رئيس الجمهورية أمين عام الاشتراكي اليمني في كتابه الجديد " عبور المضيق " " إن القوى التي تنام على ترسانة السلاح هي نفس القوى التي ظلت تثير الحروب العبثية على نطاق واسع وتورط الدولة فيها بهدف إضعافها وتفيد سلاحها في نهاية المطاف ليتحول إلى مصدر قوة لها.فكم هي الحروب التي أشعلت وزجت بالدولة في أتونها للحصول على السلاح والمال والقوة واستطاعت هذه القوى أن تزرع وكلاءها في جسم النظام للقيام بالمهمة في الوقت المناسب لتغدو الدولة مجرد مخزن لتسليحها في الوقت الذي يقرره وكلاؤها".

ومن هنا نرى أن المجتمع الدولي يعي خطورة المرحلة التي يعيشها اليمن ويرى أن أي فشل للتسوية السياسية في أي مرحلة من مراحلها هو فشل ليس لليمن فقط وإنما لذلك المشروع الأممي الذي يرى في التجربة الحوارية في اليمن نموذجاً يمكن الأخذ به لحل صراعات اخرى في المنطقة وعلى مستوى العالم.وهو ما جعله يتخذ إجراءات احترازية لعدم انهيار الدولة أمنياً واقتصادياً وسياسياً فاتخذ قراراً أممياً تحت البند السابع (2140) والقرار لا يعني أشخاصاً أو فئة أو جماعة بحد ذاتها وإنما لكل من يقف أمام تنفيذ مخرجات الحوار.

وهكذا نفهم القرار الأممي (2140) أنه جاء للضغط على بعض القوى التي كانت ولازالت وستظل ترفضه مخرجات الحوار الوطني بوسائل متعددة ظاهرة ومستترة وهي تسعى حثيثاً الانقلاب عليها أو عرقلة العملية السياسية بهدف إضعاف الدولة ومن ثم الضغط باتجاه انهيارها اعتقاداً من هذه القوى أن ذلك سيلغي مخرجات الحوار ويحولها الى الأدراج كسابقتها " وثيقة العهد والإتفاق ".

وقد بشرنا مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاص إلى اليمن جمال بنعمر في إحاطته لمجلس الأمن الدولي مساء الخميس الماضي حول تنفيذ التسوية بقوله "كان هناك نقاش في جلسة مجلس الأمن حول موضوع الحوثيين وأثار كثير من الأعضاء تساؤلات حول الأحداث الأخيرة، وابلغت مجلس الأمن أن الرئيس عبدربه منصور هادي شكل للتو لجنة للتحاور مع الحوثيين بهدف تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتحديداً المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج" و" أن الحوثيين وافقوا على مبادرة الرئيس هادي للانخراط في هذه العملية "

والسلاح لا يمتلكه الحوثيون وحدهم فهناك مليشيات مسلحة تملأ البلاد كما أن استكمال هيكلة الجيش أمر ضروري لتخليص الجيش من ضغوط جماعات واحزاب وقوى سياسية تريد استخدامه لضرب خصومها وإقصائهم.

وأخيراً:

يؤكد الدكتور ياسين سعيد نعمان في كتابه " عبور المضيق " أن " السلاح واحتكاره من قبل الدولة قضية جوهرية لا يمكن أن تترك لتقديرات مغايرة لحقيقة أنه بوضعه المنفلت ظل يشكل مصدراً لكل المصاعب التي واجهت التسوية والحوار".

ناجي عبدالله الحرزي

كلمات حق ماذا يراد بها؟؟

حاولتُ أن أتلمس نقاط الاتفاق أو الخلاف مع الأخ الأديب والكاتب الوزير السابق وعضو مجلس الشورى الحالي الأستاذ خالد الرويشان فيما طرحه، عندما ظن – وإن بعض الظن إثم - أنّ توصيف " الدولة الرّخوة " كاف ومُلخّص لما هو حاصل في اليمن ، فوجدت نفسي أتفق معه في كثير من سلبيات الواقع المر الذي نعيشه..

وهي سلبيات لا يستطيع أن ينكرها متتبع أمين للواقع اليمني ، بما فيهم الأعزاء ممن ضاقوا ذرعا بالمقال واعتبروه مسيئا لرئيس اليمن ولرئيس الجمهورية ..

لكنني شعرت بالحاجة للاختلاف معه في استنتاجه أن بلادنا وقد أصبحت دولة رخوة - كما وصفها في ظنه - ترهّلت بفقدان الإرادة ، وتساقطت بسوء الإدارة ، وانعدام الحزم والعزم..

وأنها أصبحت دولة غير قادرة على تنفيذ القانون وأحكام القضاء..

هنا لابد من الخلاف مع الأخ الرويشان الذي أشار إلى الدولة اليمنية وكأنه يتحدث عن كيان أو كائن غريب لا علاقة له هو شخصيا كعضو في مجلس الشورى أو لزملائه أعضاء مجلسي الشورى والنواب أو أعضاء مجلس الوزراء أو حتى عموم اليمنيين بها!!

وكأن الدولة التي تحدث عنها شيء غير ملموس .. وكأن من في اليمن من بشر لا علاقة لهم بهذه الدولة الهلامية!!

صحيح أن هناك مشاكل متعلقة بالأوضاع الأمنية والطاقة كهربائية وبالعجز عن دفع مرتبات الموظفين في موعدها!!

وقد تكون سفريات وزراء اليمن هذه الأيام في نظره ونظر آخرين أكثر سفريّاتٍ في تاريخ هذه الدولة الناشئة!

كما قد يكون هناك قصور في تعامل الأجهزة الحكومية مع قُطاع الطرق والمجرمين والإرهابيين!

وقد يكون في اليمن أكثر من خمسمائة وزير حالي وسابق ووكيل وزارة و محافظ حالي وسابق ، إضافة إلى مئات القادة العسكريين الذين يمكنهم إدارة وتسيير أمور إمبراطورية عظمى وليس فقط دولة صغيرة كاليمن!

كما قد يكون هناك خلل في أداء الإعلام الرسمي المشغول ببرقيات التهاني والتعزية

وقد تكون مستشفيات اليمن غير قادرة على علاج المرضى..

كما قد تكون مطارات اليمن مشغولة على الدوام بالأعداد المتزايدة من المغادرين الباحثين عن الدواء أو عن فرصة عمل وحياة أفضل في الخارج.

وصحيح أن في اليمن الكثير من مصاصي الدماء الذين لم يشبعوا من نهش لحم اليمن واليمنيين ونهب خيراتهم.

وأن هناك الكثير من العربات الفخمة المُدرّعة التي يتحصن بها وزرائنا وكبار موظفينا ، ولا تكاد تصرف لجنودنا المغدورين، ولضُبّاطنا المقتولين !

لكن بالتأكيد من يدير هذه الدولة اليمنية ويتحمل مسئولية مشاكلها العديدة هم أبناء اليمن جميعا ، سواء في ذلك من شاءت أقدارهم أن يتحملوا المسئولية في ظل الظروف الراهنة الصعبة التي تعيشها البلاد ، والتي نعرف جميعا من أوصلنا إليها ، كما يجب أن نعترف أننا جميعا وخاصة بعضنا ممن كانوا في موقع المسئولية ذات يوم نتحمل مسئوليتها!!

من يتحملون مسئولية إدارة شؤون البلاد والعباد هذه الأيام هم منا والينا ، وهم بالتأكيد يعرفون ما يريدونه ويسعون لأداء مهامهم وفقا لمقتضيات الظروف الراهنة ..

ولو لم يجتهدوا كما قدر لهم ، لما كان في اليمن من لديه القدرة على العيش ومواصلة الحياة الطبيعية ، كما هو حال العزيز الرويشان وحال كثير من الوزراء السابقين ممن فقدوا مناصبهم وبعض امتيازاتهم وما يزالون يتطلعون لفرصة أخرى ،مكتفين بتوجيه النقد و الفرجة والحرص على استلام مرتباتهم ومخصصاتهم الشهرية وكأن ما بأيديهم حيلة!!.

وأما حكاية السُّم الإسرائيلي في ضاحية الجراف بالعاصمة، والتي ورد في مقال الوزير السابَق أن أجهزة الدولة عجزت عن اكتشافه أو عن عقاب أو محاكمة التاجر المُستورد حتى هذه اللحظة !فهذه معلومة خطيرة تستوجبَ التوضيح وربما التحقيق في مصداقيتها بحيث لا نكتفي بقراءتها في مقال صحافي!

وكذلك هو حال حكاية التهجير أو التحكيم ، بما في ذلك تهجير القتلة بالثيران وتَحكيم المارقين بالبنادق ، والتي يعلم أخونا الرويشان أنها – شئنا أم أبينا - نرحب بها أو نمقتها - تقليد يمني مرتبط بثقافتنا التي طالما روج لها ذات يوم عندما تحمل مسئولية وزارة الثقافة ..

حينها لم نسمع عنه أنه نادى بوضع حد لمثل هذه التقاليد القبلية العتيقة التي تجاوزها الزمن ، ولم نتابع أنه تبنى ندوة أو حلقة نقاشية دعا فيها إلى نبذ الكثير من العادات والتقاليد والأعراف اليمنية التي ورثناها أباً عن جد وقد آن الأوان لوضع حد لما نعتقد أنه لم يعد يتناسب مع العصر الذي نعيشه ..

فأجهزة الدولة القائمة هي يمنية ، ومن يتحمل مسئوليتها هم من أبناء اليمن ، وإذا كان لنا أن نحدث تغييرا ما إلى الأفضل فلابد أن تتضافر جهود الجميع من رأس الدولة إلى جميع مكوناتها ، وأن نعمل معا من أجل المستقبل ، أما نكتفي بتوجيه النقد للآخرين فلن نكون منصفين أبداً..

وهنا تحضرني عبارة قالها الرئيس السابق علي عبدالله صالح عندما شكا له البعض فساد بعض العاملين في مجال الأمن والقضاء فرد عليهم : هؤلاء هم أبناء اليمن .. من أين آتي لكم بالبديل؟ هل تريدون أن نستورد من يدير لنا شؤون الأمن والقضاء في اليمن؟

محمد محمد إبراهيم

mibrahim734777818@gmail.com

غزاة العراق.. وخطبة إبليس في الجحيم

وحدهم العرب من يعالجون أخطاءهم بالكوارث، ويحاكمون الماضي كمجرم فلت من يد العدالة، ويذبحون حاضرهم قرباناً له، ولا يعلمون أن ما أهدروه، هو عمرهم الافتراضي، وأن من مضى لا يمكن له أن يصلح ما أفسده على نفسه وعلى الناس، وليس بإمكانه – في المقابل - حماية ما أصلحه لنفسه ومجتمعه ودولته..

ووحدهم العرب من يبحثون عن مستقبل في غور جراح الماضي، ونزغات شياطينه وأضرحة أوليائه، في الوقت الذي يعلمون فيه أن ضياع الحاضر يعني دمار المستقبل بكل أحلامه... تذكرت هذا وأنا أسمع نقاشا محتدما في إحدى القنوات العراقية بين أكثر من طرف سياسي عراقي، وكلهم أضاعوا الحاضر، ويقتتلون خلافاً واتفاقاً على صدام حسين، إذ يختلفون في مسألة أن صدام كان رجل دولة وأنه تغلب على النَفَس الطائفي الذي طغى الآن، لكنهم يتفقون أنه كان مجرماً تجنّى على السنة والشيعة.. معتبرين أن كل ما جرى للعراق حتى اللحظة سببه صدام حسين الذي ذهب ودولته الظالمة إلى مزبلة التاريخ..

لقد أفل صدام، وبقى العراق مطعونا بغدر أبنائه التواقين لديمقراطية القوى الدولية.. استلم العلوج حقول النفط، ومكامن ومفاصل الثروات، واستلم العراقيون بغداد عاصمة العروبة، ومدن العراق حُبْلى بصراع لا يولد إلا الفتن، وثكالى هدّ الحقد الأعمى معالم وجودها.. لقد خرج منها الغزاة حاملين خرائط البلاد وثرواتها لشركات عملاقة تمثلهم في كل مكان، ودخلها العراقيون حاملين نياشين الحرية والديمقراطية والانعتاق من الدكتاتور صدام.. لم تكن راياتهم خافقةً، إلا بالوَهْم، بل وملطخة بدماء بعضهم، وعار الحاضر، وخزي المستقبل، الذي تترجمه البراكين الانتحارية في كل زاوية في المدن الكبرى والساحات والجامعات والمدارس ودور العبادات..

لقد أجتاح الحزن كل مشاعري على العراق الذي كان حضور دولته ضارب في وجدان العرب والعالم.. اليوم يلوك العراقيون انتصاراتهم موتا ودماء، ويدفنون إخوانهم جماعات ووحداناً، ويحتسون حرية ما بعد صدام، حقداً وخسراناً ومبينا، ليس لأنهم باعوا دولتهم باعتبارها ظالمة، وارتضوا تسليم كل شيء للغازي الوديع الآتي رحمةً بالعراق، وليس لأن صدام أعْدم بتلك الطريقة ورحل عن العراق، فهو وغيره ليس مخلداً، بل لأن العراقيين باعوا أنفسهم غيلة وعلى ملأ من العقل والبصيرة، لعالم الفوضى "الخلاقة" التي خَلَقَتْ ولم تزل تحلق العراق أرضاً وانساناً، بشفرات الانعتاق والحرية..

لقد تهوّر - صدام حسين - في قراراته فأخطأ حين أساء الجوار لدولة الكويت الشقيقة، المعروفة بالإنسانية والعمل الخيِّر، حيث كانت ولم تزل قبلة للأمل والروح العربية الوحدوية، وصاحبة اليد الطولى في التنوير والحراك الثقافي الفكري المبكر في الوطن العربي.. إنها الخطيئة التي تحولت إلى كارثة وثغرة دخل منها الغزاة إلى العراق، لكن هذا الخطأ لا يعني أن يحمل العراقيون رحيل دولة صدام على محمل الانتصار، ويظلوا يطعنوا فيه، والدولة التي أسسها وملأت الآفاق، فلا يوجد أمن واستقرار وسلام وحرية في العالم في منأى عن الدولة القوية والصارمة..

لقد رحل الدكتاتور ولم ينتظر ليكون ذريعة اليوم لما يجري في العراق - وإن أراد أسرى عقد النقص والارتهان إلى ماضي عجزهم أن يعيدوا حال العراق وما يجري ويسيل من دماء إلى صدام - وعليهم وعلى كل عربي أن يسترجع التاريخ، وينصف أن صدام حسين رحل بعد أن بنى دولة راسخة المعالم والوجود الدولي والقومي، وجيشاً لم يكن أي جيش عربي أكثر منه صيتاً في الحضور العسكري، والبسالة، والنظام القوي ذي الشكيمة الأبرز في المخيلة الذهنية العربية..

ماذا لو ألقى الشيطان الذي قاد معارك القصف الجوي لاجتياح وغزو العراق – في لحظة إشهار توبة إبليس في الجحيم وهو ينظر حال العراق اليوم - خطبة في العراقيين؟ فماذا سيقول؟ بكل تأكيد سيردد اليوم مخاطبا كل عراقي: اقتل كما تريد أيها العرقي الأبي، فقد انتصرنا على الدكتاتور "صدام حسين ورحلناه إلى مزبلة التاريخ"، وحررناكم من جبروته، لتنعموا بحقكم اليوم - غير منقوص - في الاقتتال داخل المدن، وفي المدارس والجوامع والساحات العامة..

لكم أن تتمتعوا بالحرية وتدمروا المدن والمعالم التي تذكركم بقاتل الشعب والحرية، خذوا ما تبقى من العراق الحضري واتركوا لنا - أيها العراقيون في البلد الصديق اللدود - صحارى العراق وحقوله المتخمة بالذهب الأسود، وأنهاره العذبة وتاريخه العريق، لنستنزفها ونعبّد لكم طريق المستقبل، فنقضي على كل ما يمكن أن يكون سبباً لصراع أجيالكم القادمة فلن يكون هناك ثروة ولن يكون هناك سلطة سنحول العراق إلى غابة جميلة ومترعة بالحرية، فليكن كل منكم قوياً ليجد ذاته فقط، فالغابة لا يسودها إلا الأقوياء.

أحمد سعيد شماخ

مخاطر التحوير الجيني على التربة والإنسان

عبر العصور عمل الإنسان على تحسين المنتجات الزراعية بالطرق التقليدية وملاحظته لسنوات عديدة للاختلافات الوراثية داخل كل عشيرة نباتية ثم اختيار أفضل البذور منها وعزلها عن الأنواع المماثلة لها ومن ثم القيام بزراعتها في وقت لاحق .ومع تطور الأبحاث الذرية مؤخراً أمكن استخدام التطفير الجيني في إدخال تغييرات على بعض السلالات النباتية واكتسابها صفات جديدة وإحداث تغيرات جوهرية في العديد من نباتات المحاصيل الزراعية كالحبوب والخضروات والفواكه وغيرها، ووفقاً للأبحاث والأدبيات الخاصة بالأغذية المحورة والمعدلة جينيا تم في العام 1973م نقل الجينات بين أنواع مختلفة من البكتيريا وقد فتح هذا العمل آفاق جديدة لاستعمال هذه التقنيات في نقل جينات عادة ما تكون حاملة معها لبعض الصفات المستحبة من كائن حي نباتي أو حيواني آخر بهدف تحسينه وتطويره الأمر الذي أدى معه إلى تطوير التقنيات الحيوية واتساع أنشطتها والتي كان لها آثار هائلة في كل اقتصادات العالم تلى ذلك ما اتفق العلماء على تسميته بثورة الأنزيمات كانزيمات البلمرة وأنزيمات القطع المتخصصة وأنزيمات النسخ العكسية إلى أن أصبح بإمكان وضع المادة الوراثية على مائدة العمليات بحيث تحذف منها مقاطع أو يضاف إليها مقاطع أخرى أو يعاد صياغتها بحيث تعبر عن ذاتها بطريقة جديدة وهذا ما يسمى بالتطعيم الجيني فالأغذية المحورة جينياً ناجمة عن أحياء نباتية أو حيوانية محورة جينياً أو أنها تحتوي على مادة وراثية بروتين ناتج عن تعديل جيني ومن الأمثلة على ذلك ما تم تحويره جينيا مثل الطماطم وفول الصويا والذرة والرز والبازلا والقمح ففي العام 1990م ظهر إلى السطح أولى سلالات النباتات المحورة جينيا مثل الرز والقمح والشعير ومنذ ذلك التاريخ وحتى اللحظة تتزايد هذه النباتات المحورة يوميا ،وفي العام 1995وافقت وكالة حماية البيئة EPA ولأول مرة على إجازة نوع من البطاطس كأول محصول تجاري محور جينيا يمكنه مقاومة الحشرة المعروفة باسم خنفساء كولورادو أما فول الصويا المحور جينيا فقد كان في العام 1999م يشكل 57% من إجمالي المساحة المزروعة مقابل نسبته 42% كانت في العام 1998، كما تم في العام 2003م إجازة أول محصول قمح محور جينيا بكميات تجارية في الولايات المتحدة وهذا النوع مقاوم لمبيدات الحشائش تبعه نبات الذرة الشامية المزروعة في الولايات الأمريكية والمحور جينيا لمقاومة الحشرات ومبيدات الحشائش والمحاصيل الأخرى كالأرز وغيره أما في الدول النامية فلا تزال الأبحاث في بداياتها لهندسة المحاصيل جينيا باستثناء الصين التي أصبحت اليوم تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث الطاقة البحثية وربما تصبح الأولى عالميا في غضون سنوات مقبلة من حيث الطاقة البحثية بهذا المجال ورغم فوائد تلك الاكتشافات إلا أن هناك جملة من المخاطر والتخوفات من هذه الأغذية المحورة والمعدلة جينياً والذي يصل إلى اليمن الكثير منها لاعتبار أن اليمن يستورد أكثر من 90% من حجم احتياجاته في بلد تنعدم فيها كل الشروط والمقومات لمعرفة سلامة هذه الأغذية، تتمثل هذه المخاطر في الآتي:

• عدم ضمان سلامة هذه الأغذية نتيجة تداول هذه الأنواع غير المعروفة المخاطر فهي في معظمها أغذية ونباتات تتكاثر وتتبادل الجينات مع أنواع محلية قريبة منها والتي قد تحدث فيها طفرات تنتقل بين الأنواع ما يهدد سلامة البيئة والإنسان .

• وجد أن النباتات المحورة جينياً وبما لايدع مجالا للشك أن لها آثار ضارة بالكائنات الأخرى حيث وجد العلماء أن المحاصيل المحورة جينيا بإدخال جينيات BT تفرز سموما بكميات كبيرة جدا تكفي لقتل كائنات دقيقة داخل التربة وبعض الحشرات التي أطعمت في البطاطس المحورة جينيا وضعت بيضاً أقل من تلك التي تغذت على بطاطس غير محورة جينيا .

• جميع النباتات المحورة جينيا لا تنتج بذورا بمعنى أن الفلاح اليمني على سبيل المثال لايستطيع أن يستخدم البذور في الموسم التالي، فالمزارع سيبقى طوال حياته الزراعية معتمداً على الشركات المنتجة لهذه النباتات، بمعنى آخر أن الشركات الكبرى ستظل محتكرة لهذه البذور والنباتات في الأسواق لتبيعها بالسعر والوقت الذي تراه مناسباً لها.

• وعلى الرغم من أن النباتات المحورة جينيا قد أنتجت أصنافاً وحققت زيادة عالية في محصول القمح والرز والشعير وغيره من الأصناف الأخرى في كثير من البلدان، لذا فإن عدداً كبيراً من المزارعين اليمنيين قد يتخلون عن عدد كبير من البذور والمحاصيل والنباتات المحلية والسلالات اليمنية القريبة منها من شأن ذلك أن يؤدي إلى القضاء على قدرة المحاصيل التقليدية اليمنية وعلى التلاؤم مع بيئة طبيعية مختلفة وظروف نمو متباينة، حيث إننا سوف نخسر جراء ذلك ما توارثناه عبر التاريخ من أجدادنا من تنوع جيني لمحاصيلنا الزراعية وفقدان التنوع الحيوي واندثار المورد الجيني وهذا يعد تهديداً عالمياً يحدق بقطاعنا الزراعي، وخصوصاً بعد انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية مؤخراً.

• تضيف النباتات المحورة جينياً أعباء جديدة على المزارعين في عملية إدارة حقولهم حيث سيضطر الفلاحون الذين يستخدمون في مزارعهم أصنافاً محورة جينياً مع أصناف أخرى غير محورة جينيا إلى فصل تلك الأصناف أثناء عمليات الإنتاج والحصاد والنقل والتخزين، ولتقليل هجرة الجينات من المحاصيل المحورة إلى المحاصيل الأخرى غير المحورة وفقا لدراسات، فالأمر يتطلب زراعة أصناف عازلة حول أصناف المحاصيل المحورة وبالتالي فالمحاصيل المحورة تحتاج إلى أصناف عازلة مختلفة لفصل كل محصول عن الآخر وهذا يجبر المزارعين إلى استخدام أنظمة متعددة لإدارة مزارعهم.

• تنتشر الكائنات والنباتات المحورة جينياً في الطبيعة وتتهاجن مع كائنات طبيعية أخرى، وهو الأمر الذي سوف يؤدي إلى نشوء أنواع جديدة من المخلوقات التي لايمكن التكهن بتأثيرها على التوازن الطبيعي .

• الأسلوب المتبع حالياً في إدخال الجينات الغريبة في الخلايا لاكتسابها صفات جديدة لاتتسم بالدقة الكافية فقد يتم إدخال الجينات الدخيلة في جينات أخرى غير مطابقة وقد تتناثر نسخ متعددة من الحمض النووي الريبي المعروف بـ DNA والذي قد يؤدي إلى الظاهرة المعروفة علمياً بعدم استقراره.

• الصفات التي تم نقلها عن طريق الهندسة الوراثية هي صفة مقاومة مبيدات الحشائش بحيث يتمكن المزارع من رش حقوله بالمبيد فتموت الحشائش دون أن يتأثر المحصول المحور جينياً وهناك تخوفات من أن تتهاجن النباتات المحورة جينيا مع أقاربها من الحشائش البرية فتنقل إليها صفة مقاومة تلك المبيدات .

الأبعاد الاقتصادية

منها ما هو واضح وآخر منها مستتر خفي لا يعلمه إلا القليل غير أن الحقيقة تقول إن المصالح الاقتصادية هي المحرك الأساسي للمدافعين عن هذه المنتجات والمتحمسين لها ، فحساب المكسب والخسارة تعتمد على المبدأ الميكافللي الذي يقول إن الغاية تبرر الوسيلة بصرف النظر عن الاختلافات والشركات الصناعية التي تعتمد الهندسة الوراثية نهجاً لها بل وإحدى آليات الإنتاج الرئيسية فيها، ففي ظل الفكر الرأسمالي القائم تغيب الاعتبارات الأخلاقية ولا يهم أبداً أن لهذا المنتج أو ذاك أي آثار خطيرة أو جانبية أو تراكمية على الإنسان والبيئة في حال ظهور أن منتجاً معينا هو السبب في ظهور أي آثار فهناك دائماً لدى المدافعين عن هذه المنتجات من قبل الشركات أو الدول المصدرة بشماعات جاهزة تعلق عليها أسباب أي آثار قد تحدث ضرراً في الصحة العامة للناس أو البيئة أو في حيوانات التجارب أو البشر أنفسهم، ومن هذه الأعذار قضية التلوث البيئي وعملية التدخين وجملة ضغوط الحياة المعاصرة والتغيرات المناخية إلى غير ذلك.

أحمد الكاف

هل بلادنا مقلب للنفايات السامة؟!

لعل التلوث البيئي أهم مصدر للأمراض والأوبئة الفتاكة ذلك أن خطورة التلوث ناجم من تلك السموم والنفايات الناجمة عن مخلفات المصانع والآثار الكيماوية لبعض المصنوعات كما أن تلف بعض المنتجات وانتهاء صلاحياتها تمثل مصدرا من مصادر التلوث البيئي ومع تقدم الحياة تقدمت الصناعات وارتفعت مخاطر ... على البيئة والإنسان.

بيد أن دولا صناعية وغيرها سعت وتسعى للتخلص من النفايات السامة للحد من آثارها ومخاطرها سواء بتصديرها أو إلقائها بالبحار والمحيطات بعيدا عن مجتمعاتها، كما أن هناك بلدانا أخرى سعت لحماية مجتمعاتها وشواطئها من مخاطر إلقاء ودفن النفايات ومن خلال تشديد الرقابة على مداخلها وفرض إجراءات صارمة على الواردات المختلفة من خلال تفعيل منظومة الضبط الجمركي والجودة.

غير أن بلادنا ونظراً لاتساع رقعة شواطئها البحرية ولعدم إدراك خطورة المخلفات الصناعية والمواد المنتهية الصلاحية أصبحت مقلبا للنفايات السامة أو تلك التي لم تتوفر فيها معايير الجودة.

فمطلع سبعينيات القرن الماضي جرت أول عملية لدفن نفايات سامة بمزرعة سردود واتضحت خطورتها اليوم على المنطقة وتوالت عملية دفن ورمي المخلفات الصناعية والنفايات السامة في بلادنا واتضحت خطورتها اليوم على التربة اليمنية والمواطن، ولعل انتشار بعض الأمراض المزمنة وتلك التي لم نكن يعرفها من قبل دليل أكيد على الآثار المأساوية لحرق ودفن النفايات السامة والمنتجات المنتهية الصلاحية وكذا المبيدات المحرمة دوليا والتي يتم تهريبها إلى بلادنا واستخدامها عشوائيا، كما أن رمي المخلفات والنفايات في شواطئنا خطر آخر يهدد بيئتنا البحرية وهناك مخاطر أخرى تتمثل في استيراد منتجات صناعية غذائية وغيرها، إما غير مطابقة للمواصفات والجودة أو منتهية الصلاحية وبدلا من إعادتها إلى بلد المنشأ أو التصدير يتم اتلافها في بلادنا وأتذكر أن تجار البضائع في المناطق الحرة وكل من يمتلك بضائع منتهية الصلاحية يبحث عن التاجر اليمني للتخلص منها ومن خلال بيعها له ولو بثمن بخس ومع أن قوانين بلادنا لا تلزم المستورد بإعادة البضائع المنتهية الصلاحية أو التي لا تتوفر فيها شروط المواصفات والجودة فإن هذه البضائع يتم إتلافها في بلادنا وطبعا لها آثار مأساوية على المجتمع والاقتصاد الوطني وصحة الإنسان بيد أن حلولا أخرى لتفادي دخول المبيدات ورمي النفايات وكذا البضائع المطابقة للمواصفات والجودة ومن خلال تشديد الرقابة على المنافذ البرية والبحرية وتفعيل دور الملحقيات التجارية في سفاراتنا بالخارج في حالة كل من يستورد بضائع لا تتوفر فيها شروط المواصفات والجودة إلى القضاء وإلزامه بإعادة هذه البضائع إلى بلد المنشأ .. التصدير حتى لا تتحول بلادنا إلى مقلب للنفايات السامة.